

مؤشر مدراء المشتريات PMI™ لمصر التابع لمجموعة IHS Markit

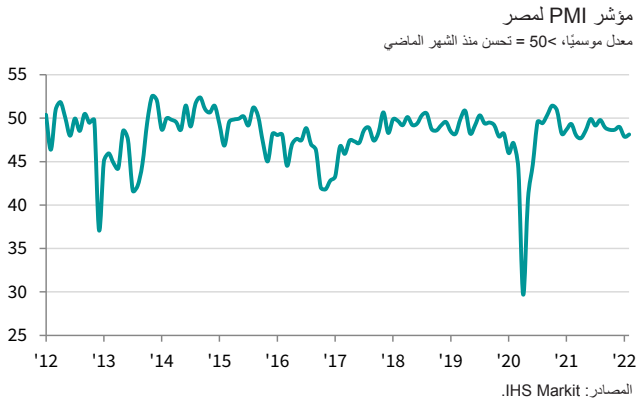
ضغوط الأسعار تُقيّد الطلب على مستوى القطاع غير المنتج للنفط

النتائج الأساسية:

استمرار تراجع الإنتاج والطلبات الجديدة بقوة

انخفاض ثقة الشركات إلى أدنى مستوى في تاريخ السلسلة

تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج يتراجع من مستوى قوي



تم جمع البيانات خلال الفترة من 10 إلى 18 فبراير 2022.

تعليق

في إطار تعليقه على نتائج دراسة مؤشر مدراء المشتريات في مصر، يقول ديفيد أوين، الباحث الاقتصادي بمجموعة IHS Markit:

"استمرت زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج الناتجة عن الوباء والمتحور أوميكرون في عرقلة تعافي الاقتصاد المصري في الربع الأول من عام 2022، حيث أشار مؤشر مدراء المشتريات لشهر فبراير إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية بالقطاع غير المنتج للنفط. وتراجعت كل من الإنتاج والأعمال الجديدة والتوظيف والمشتريات، وانخفض الإنتاج بوتيرة أقل جزئياً من الرقم القياسي المسجل في 19 شهراً في شهر يناير.

"واصلت الشركات المصرية الإعراب عن مخاوفها من أن يؤدي الوباء إلى تقييد النشاط خلال عام 2022، لا سيما في ظل بطء طرح اللقاح مقارنة بالمناطق الأخرى. وانخفضت الثقة بشكل عام إلى أدنى مستوى لها في تاريخ السلسلة، حيث قدم 11% فقط من الشركات توقعات إيجابية للعام المقبل.

"لكن ضغوط الأسعار قد تشهد تراجعاً، حيث أشارت أحدث البيانات إلى تراجع ملحوظ في تضخم تكلفة مستلزمات الإنتاج منذ بداية العام. ونتيجة لذلك ارتفعت أسعار المنتجات بأدنى معدل منذ شهر يوليو الماضي."

شهدت الشركات المصرية غير المنتجة للنفط انخفاضاً قوياً في ظروف العمل في شهر فبراير، وفقاً لأحدث بيانات صدرت عن مؤشر مدراء المشتريات (PMI™)، حيث أثرت ضغوط الأسعار على ثقة الشركات وإفراق المستهلكين. انخفضت مستويات الإنتاج بقوة، في حين استمر انخفاض شراء مستلزمات الإنتاج والتوظيف. أدت المخاوف المحيطة بالتوقعات الاقتصادية إلى أضعف مستوى للثقة في تاريخ الدراسة، على الرغم من أن تضخم تكلفة مستلزمات الإنتاج وأسعار الإنتاج كان معتدلاً.

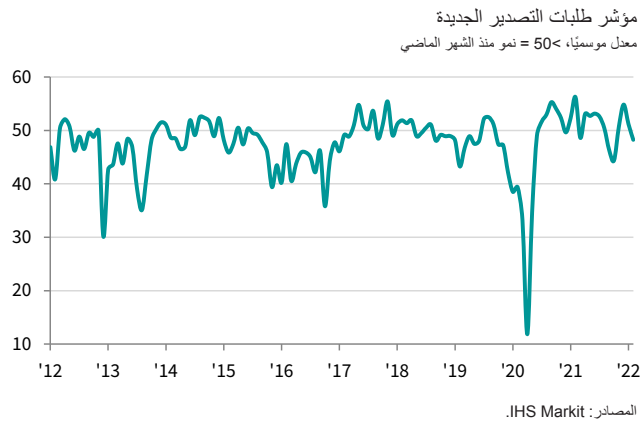
سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) في مصر التابع لمجموعة IHS Markit - بعد تعديله نتيجة العوامل الموسمية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقدّم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - 48.1 نقطة في شهر فبراير. وكان المؤشر أقل من المستوى المحايد (50.0 نقطة) للشهر الخامس عشر على التوالي وأعلى بشكل جزئي فقط من أدنى مستوى في تسعة أشهر (47.9 نقطة) في شهر يناير.

وكانت المؤشرات الفرعية للإنتاج والطلبات الجديدة داخل منطقة الانكماش خلال شهر فبراير، حيث أشارت الشركات غير المنتجة للنفط إلى انخفاض قوي في النشاط استجابةً لضعف المبيعات. وتشير الأدلة المنقولة إلى أن الارتفاع الأخير في الأسعار قد ساهم في انخفاض طلب العملاء. انخفضت الطلبات الجديدة القادمة من الخارج لأول مرة منذ شهر أكتوبر الماضي.

ومن بين القطاعات الأربعة الرئيسية التي شملتها الدراسة، شهد قطاع الإنشاءات أقوى تراجع في الإنتاج والأعمال الجديدة. على النقيض من ذلك، كان التصنيع هو المجال الوحيد الذي شهد توسعاً سريعاً (ولكن بشكل هامشي) في الطلبات الجديدة خلال فترة الدراسة الأخيرة.

تزامن التراجع الحاد في النشاط مع تراجع التوقعات المستقبلية للشركات المصرية غير المنتجة للنفط. وأدت المخاوف بشأن الظروف الاقتصادية وتأثير ارتفاع الأسعار إلى انخفاض مستوى الثقة إلى أدنى معدل له منذ بدء

تبع...



تعليق

ديفيد أوين
خبير اقتصادي
IHS Markit
هاتف: +44 1491 461 002
david.owen@ihsmarkit.com

جوانا فيكرز
اتصالات الشركات
IHS Markit
هاتف: +44 207 260 2234
joanna.vickers@ihsmarkit.com

هذه السلسلة في شهر أبريل 2012. وقد توقع 11% فقط من الشركات أن يتوسع الإنتاج خلال الـ 12 شهراً القادمة.

وأدى انخفاض النشاط ومعدل الثقة إلى قيام الشركات بتخفيض مستويات التوظيف، مما أدى إلى انخفاض معدلات التوظيف للمرة الرابعة على التوالي. ورغم ذلك، استطاعت الشركات استيعاب الأعمال الجديدة وسجلت انكماشاً طفيفاً في الأعمال المتركمة لأول مرة منذ شهر يونيو الماضي.

كما تم الحد من النشاط الشرائي، مسجلاً ثالث انخفاض خلال الأشهر الأربعة الماضية. ومع ذلك، وجدت الشركات أن هذا أدى إلى انخفاض طفيف فقط في إجمالي المخزونات. في الوقت ذاته، تدهور أداء سلسلة التوريد حيث عانت بعض الشركات من اضطراب مؤقت في إطار بحثها عن خيارات توصيل أرخص.

من ناحية أكثر إيجابية، أشارت البيانات الأخيرة إلى تباطؤ معدل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج، في أعقاب الارتفاع المفاجئ في أسعار المواد في الأشهر الأخيرة. واستمرت أسعار الشراء في الارتفاع بشكل حاد، على الرغم من تراجع وتيرة الارتفاع إلى أضعف معدلاتها منذ شهر يوليو الماضي، في حين كان هناك انخفاض للشهر الثاني على التوالي في تكاليف الرواتب.

ونتيجة لذلك، رفعت الشركات أسعار الإنتاج بوتيرة هامشية فقط في منتصف الربع الأول. وتم تسجيل ارتفاع أقل في الأسعار في ثلاثة من القطاعات الأربعة الكبرى، باستثناء التصنيع.

نبذة عن IHS Markit
تعد مجموعة IHS Markit (بورصة نيويورك: INFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجليل المعقل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2022. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فيرجى مراسلة joanna.vickers@ihsmarkit.com لقراءة سياسة الخصوصية، [انقر هنا](#).

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)
تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقيمتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأزمات الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

إخلاء المسؤولية
تتولى ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام جبال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الناجمة عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر IHS Markit و "Purchasing Managers' Index" و "PMI" أما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم IHS Markit Economics Limited أو شركة أخرى، أو تقوم بذلك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.

المنهجية
يتم إعداد مؤشر PMI™ لمصر التابع لمجموعة IHS Markit من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسل إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التصلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر فبراير 2022 في الفترة من 10-18 فبراير 2022.
لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.